

الى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

ممارسات بعض الشركات المضرة بتطوير المنافسة في الأسواق الرقمية

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

اعتبر مجلس المنافسة في بلاغ له (16 ماي الجاري) الممارسات التي تقوم بها بعض الشركات التي تنشط في قطاعات اقتصادية مختلفة، أثناء تأدية الفواتير عبر خدمة الإنترنت من طرف زبائننا، حيث تحملهم تكلفة هذه الخدمة، مضافة إلى قيمة الفاتورة المطلوبة. وأوضح مجلس المنافسة، في البلاغ، أن هذه الشركات تستفيد من هذه الخدمة التي تخول لها إمكانية تقليص مصاريف التشغيل والاستثمار المرتبطة بتحصيل هذه الفواتير. واعتبر المجلس أن هذه الممارسات غير مبررة من الناحية الاقتصادية ومن شأنها عرقلة حرية المنافسة في الأسواق المعنية، من خلال منح امتيازات غير مستحقة لبعض الفاعلين، والتي تمكنهم من تعزيز مكانتهم داخل هذه الأسواق على حساب المستهلكين. إضافة إلى كونها تشكل عبئا على القدرة الشرائية للمستهلكين، وتعيق تطور ونمو رقمنة اقتصاد المملكة ولا تتسجم مع الاستراتيجية الوطنية الهادفة إلى تطوير القطاع الرقمي بالمغرب". ودعت هذه الشركات إلى وضع حد لهذه الممارسات، أو تفعيل المساطر القانونية اللازمة في هذا الشأن ضد تلك التي تصر على هذه الممارسات المضرة بتطوير المنافسة في الأسواق الرقمية للاقتصاد الوطني. لذا أسألكم السيدة الوزيرة المحترمة، عن الإجراءات التي ستتخذونها لوضع حد لهذه الممارسات، وتفعيل المساطر القانونية اللازمة في هذا الشأن ضد تلك التي تصر على هذه الممارسات المضرة بتطوير المنافسة في الأسواق الرقمية للاقتصاد الوطني.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نعيمة الفتحاوي